



الرحلة انطلقت من قاعدة بايكونور إلى المحطة الدولية وعلى متنها 3 رواد فضاء

«طموح زايد» تحمل المنصوري أول رائد فضاء إماراتي وبن راشد: رسالة إلى الشباب العربي

الرحلة، قال فيها «ساعات حاسمة بين مجد ورهبة، بين شغف البدايات وهيبة الموقف.. انطلق اليوم حاملاً على عاتقي فخر وأمال هذا الوطن إلى بعد وأفق جديد.. اليوم ابتعد عن وطني، عن أهلي وعن الأرض لأقترب من النجوم لطموح زايد.. ادعوني بالتوفيق حتى لقاء آخر من الفضاء».

وكانت سارة بنت يوسف الأميري وزيرة الدولة للعلوم المتقدمة، أكدت أن دولة الإمارات دخلت مرحلة جديدة في رحلتها إلى المستقبل، بمشاركة أول رائد فضاء إماراتي في رحلة مركبة «سويوز أم.أس 15» إلى محطة الفضاء الدولية التي انطلقت الأربعاء 25 سبتمبر.

ونقلت «وam» عن الأميري قولها إن مشاركة رائد الفضاء الإماراتي هزاع المنصوري في مهمة «طموح زايد»، تؤكد شغف دولة الإمارات لكتابة فصل جديد في الجهود العالمية لاستكشاف الفضاء، وتعكس توجهات ورؤى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم



تغريدة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد عن إطلاق مهمة «طموح زايد»

من طراز سويوز انطلقت من قاعدة بايكونور إلى محطة الفضاء الدولية، مهندسة الرحلة الأميركية جيسكا مير وقائد الرحلة الروسي أوليغ سكريبوتشكا.

وكالات: دخلت الإمارات العربية المتحدة أمس عصر الفضاء، مع إطلاق مهمة «طموح زايد» حامله هزاع المنصوري ليصبح أول رائد فضاء إماراتي. واعتبر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أن «وصول هزاع المنصوري للفضاء هو رسالة لكل الشباب العربي.. باننا يمكن أن نتقدم.. وتتحرك للأمام.. ونلحق بالآخرين.. محطتنا القادمة هي المريخ عن طريق مسبار الأمل الذي صممه ونفذه شبابنا بكل اقتدار».

وأضاف في تغريدة نقلتها وكالة الأنباء الإماراتية «وام» قائلاً «قبل أكثر من عامين، أطلقت وأخي محمد بن زايد «برنامج الإمارات لرواد الفضاء» واليوم نحتفل بانطلاق أول رائد فضاء إماراتي في مهمة تاريخية إلى محطة الفضاء الدولية.. انجاز إماراتي نفخر به ونهديه للأمتين العربية والإسلامية».

وإلى جانب المنصوري، حملت مركبة فضاء روسية

مجلس العموم استأنف أعماله تنفيذاً لقرار المحكمة العليا التاريخي

جونسون لنواب البرلمان بعد استئناف عمله: إما أن تعزلوني أو تركوني أتمم «بريكست»



نواب حزب العمال المعارض خلال المواجهات الكلامية الحادة مع «المحافظين» خلال جلسة البرلمان عقب استئناف أعماله أمس (أ.ب.ب)

محاولة لإسكات البرلمان قبل جونسون تنفيذ مهمته كان الثمن في 31 أكتوبر المقبل. وواجه جونسون العائد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك انتقادات شديدة، حيث اعتبر خصومه قرار المحكمة العليا نياً ساراً للديموقراطية، وطالبوه بتقديم اعتذار رسمي إلى الملكة إليزابيث الثانية والشعب البريطاني بسبب قراره «غير القانوني» بشأن تعليق عمل البرلمان.

اتفاق. وقال كوكس: «على هذا البرلمان أن يتحلى بالشجاعة لمواجهة الناخبين، لكنه لن يفعل ذلك لأن العديد منكم يريدون من الحقيقة منحنا من الخروج من الاتحاد الأوروبي». وبدون أن يوضح الكيفية، أكد أن الحكومة ستحترم قانون طوارئ صوت عليه البرلمان قبل تعليق أعماله، يجبرها على طلب إرجاء لـ «بريكست» في حال عدم التوصل لاتفاق. العمالي باري شيرمان مستنكراً «التلاعب الوثق» للحكومة في

البرلمان قبل الإعلان عنها أواخر أغسطس الفائت. وأعلن أن السلطة التنفيذية ستطرح «قريباً» اقتراحاً لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، للمرة الثالثة، بعد محاولتين سابقتين فشلتهما النواب «الجبناء» حسب قوله. وبحسب العديد من استطلاعات الرأي، من المتوقع أن يحل حزب المحافظين في الطليعة في حال إجراء انتخابات مبكرة. لكن المعارضة لا تريد خوض انتخابات جديدة قبل التأكد تماماً بأنه لا مجال لحصول بريكست من دون

لندن - وكالات: هاجم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون حزب العمال المعارض قائلاً لزعيمه «إما أن تحاول الإطاحة بي أو أن تنتحى جانبا وتسمح لحكومتي بإتمام خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي». وقال جونسون في كلمة أمام البرلمان الذي استأنف عمله أمس تنفيذاً لحكم المحكمة العليا «على هذا البرلمان أن يتحلى جانبا ويترك هذه الحكومة تدمع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست» أو أن يمرر اقتراحاً بسحب الثقة ويواجه في نهاية الأمر يوم الحساب من الناخبين».

وإستأنف النواب البريطانيون أعمالهم أمس في أجواء مشحونة بعد قرار المحكمة العليا التاريخي الذي اعتبر أن قرار جونسون في هذا الشأن «غير قانوني»، وذلك مع اقتراب استحقاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست».

وفي أولى الجلسات نشبت مواجهات كلامية حادة بين النواب المحافظين والمعارضة. وقال النائب العام (المستشار القانوني للحكومة) جيفري كوكس خلال الجلسة بحدة: «هذا البرلمان ميت! يجب ألا ينعقد».

وكوكس أكد أن الحكومة قانونية خطوطها تعليق

النتائج النهائية للانتخابات تمنح «الليكود» مقعداً إضافياً

تكليف نتيهاو تشكيل الحكومة وغانتس يرفض الانضمام إليها

مهلة 28 يوماً لتشكيل حكومة مع إمكان تجديد هذه المهلة أسبوعين إضافيين. وفي حال أخفق في تحقيق ذلك، يمكن لريفلين أن يكلف شخصية أخرى. وقال نتيهاو إنه قبل التكليف «ليس لأن فرصه بالنجاح مرتفعة، ولكنها أعلى بقليل من فرص غانتس».

وتحدث نتيهاو عن ضرورة تشكيل حكومة وحدة موسعة لأن إسرائيل تمر بتحديات صعبة أهمها

التحدي الأمني، وقال «من المهم أن نوحّد الشعب وأن نجعله مستعداً»، منظرًا أيضاً إلى التحدي الاقتصادي. وشكّل هذا التكليف مكسباً كبيراً لنتيهاو الذي قد يواجه اتهامات بالفساد في الأسابيع المقبلة، وسيمثل في جلسة استماع في أوائل أكتوبر المقبل.

ونشرت الهيئة المركزية للانتخابات في إسرائيل أمس النتائج النهائية لانتخابات الكنيست والتي كشفت حصول حزب «الليكود»

وزعيم الليكود» وجاء ذلك عقب اجتماع ثلاثي ضم ريفلين ونتيهاو وخصمه الرئيسي بيني غانتس. وقبل نتيهاو التكليف، وجد دعوة غانتس إلى الانضمام إليه في إطار حكومة وحدة، لكن غانتس سارع إلى رفض هذا الأمر، مؤكداً أنه لن يشارك في حكومة يترأسها شخص سيواجه قراراً اتهامياً جدياً».

وسيكون لدى نتيهاو

عواصم - وكالات: أعلن الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين أمس أنه كلف رئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتيهاو بتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات التشريعية التي أحدثت مازقاً سياسياً في البلاد.

وقال ريفلين لنتيهاو أمام الصحفيين «كلفك تشكيل الحكومة»، وذلك بعد صدور بيان من مكتب ريفلين جاء فيه أن «مسؤولية تشكيل الحكومة المقبلة ستتمنح لرئيس الوزراء

عواصم - وكالات: أصدرت محكمة عسكرية جزائرية أمس، أحكاماً بالسجن 15 سنة بحق سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، ومسؤولين أميين ورئيسة حزب في محاكمة جرت في وقت قياسي بعيداً عن الإعلام.

ونشرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية أن المحكمة العسكرية في البلدية بجنوب غرب العاصمة الجزائرية حكمت بالسجن 15 عاماً على كل من سعيد بوتفليقة ومحمد مدين (المدير الأسبق لأجهزة الاستخبارات) وبشير طرطاق (منسق الأجهزة الأمنية) ورئيسة حزب العمال لوييزة حنون.

وأصدرت المحكمة أيضاً حكماً بالسجن عشرين سنة ضد بقية المتهمين «غيبابيا» في القضية وهم: وزير الدفاع الأسبق خالد نزار ونجله لطفي نزار وفريد بلحمدين وهو مدير شركة أدوية «الموجودين في حالة فرار».

وتتعلق القضية باجتماع حضره سعيد بوتفليقة، الرجل القوي في القصر الرئاسي منذ مرض شقيقه، ومدين وطرطاق وحنون في 27 مارس، غداة تصريح لرئيس أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح طالب خلاله علناً باستقالة رئيس الجمهورية.

وبعد بضعة أيام، اتهمهم قايد صالح، من دون تسميتهم، بالاجتماع للتمارض ضد الجيش. وأكد هذه الواقعة اللواء المتقاعد خالد نزار في شهادته خلال التحقيق مع شقيق الرئيس السابق، حيث كشف أن سعيد بوتفليقة قال له إنه يعتزم عزل الفريق قايد صالح.

وبعد نحو شهر من استقالة عبدالعزيز بوتفليقة، تم توقيف سعيد بوتفليقة ومدين وطرطاق في الخامس من مايو وحبسهم في السجن العسكري بالبلدية،



لحظة إطلاق مهمة «طموح زايد» إلى الفضاء أمس

السجن 15 سنة لسعيد بوتفليقة ومسؤولين سابقين في الجزائر

ووضعت حنون قيد الحبس المؤقت في التاسع من مايو. وانطلقت المحاكمة صباح أمس الأول، بالاستماع للشهود أبرزهم رئيس المجلس الدستوري السابق طيب بلعيز، بينما رفض سعيد بوتفليقة الأجابه عن أسئلة القاضي وغادر الجلسة، كما رفض اللواء المتقاعد بشير طرطاق منسوق أجهزة الاستخبارات من 2015 وحتى استقالة بوتفليقة الحضور.

وطلبت هيئة الدفاع المؤلفة من 20 من كبار المحامين في الجزائر تأجيل القضية بسبب الحالة الصحية المتدهورة لاثنتين من المتهمين هما الفريق المتقاعد محمد مدين رئيس دائرة الاستلام والأمن (الاستخبارات) من 1990 إلى 2015 ولوييزة حنون.

لكن المحكمة رفضت الطلب استناداً إلى تقرير طبي عسكري فحصوا فيه المتهمين، وفق ما صرح المحامي فاروق قسنطيني، أحد أعضاء هيئة الدفاع. كما أبلغت المحكمة سعيد بوتفليقة وطرطاق أنها سيحاكمان رغم قرارهما.

وذكر خالد برغل محامي طرطاق أن موكله رفض الحضور للمحاكمة فاتخذت ضده المحكمة «الإجراء المنصوص عليه قانوناً حيث أخبره القاضي أن ذلك لن يمنع محاكمتهم». وقال: «طرطاق رفض الأمتثال للمحاكمة ليس خوفاً من المواجهة لكنه يعتبر أن ظروف المحاكمة العادلة في ظل ما تعيشه الجزائر غير متوفرة».

وأمس الأول استمعت المحكمة للجنرال توفيق، حيث أجاب عن كل الأسئلة وأكد حضوره. وقال إنه «تم الاستئذان به كخبير من طرف رئاسة الجمهورية ممثلة في سعيد بوتفليقة للنظر فيما تتر به البلاد»، وحاول أن يخدم وطنه في هذه اللحظات الحرجة» كما نقل المحامي برغل في تصريح صحافي.

عواصم - وكالات: أصدرت محكمة عسكرية جزائرية أمس، أحكاماً بالسجن 15 سنة بحق سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، ومسؤولين أميين ورئيسة حزب في محاكمة جرت في وقت قياسي بعيداً عن الإعلام.

ونشرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية أن المحكمة العسكرية في البلدية بجنوب غرب العاصمة الجزائرية حكمت بالسجن 15 عاماً على كل من سعيد بوتفليقة ومحمد مدين (المدير الأسبق لأجهزة الاستخبارات) وبشير طرطاق (منسق الأجهزة الأمنية) ورئيسة حزب العمال لوييزة حنون.

وأصدرت المحكمة أيضاً حكماً بالسجن عشرين سنة ضد بقية المتهمين «غيبابيا» في القضية وهم: وزير الدفاع الأسبق خالد نزار ونجله لطفي نزار وفريد بلحمدين وهو مدير شركة أدوية «الموجودين في حالة فرار».

وتتعلق القضية باجتماع حضره سعيد بوتفليقة، الرجل القوي في القصر الرئاسي منذ مرض شقيقه، ومدين وطرطاق وحنون في 27 مارس، غداة تصريح لرئيس أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح طالب خلاله علناً باستقالة رئيس الجمهورية.

وبعد بضعة أيام، اتهمهم قايد صالح، من دون تسميتهم، بالاجتماع للتمارض ضد الجيش. وأكد هذه الواقعة اللواء المتقاعد خالد نزار في شهادته خلال التحقيق مع شقيق الرئيس السابق، حيث كشف أن سعيد بوتفليقة قال له إنه يعتزم عزل الفريق قايد صالح.

وبعد نحو شهر من استقالة عبدالعزيز بوتفليقة، تم توقيف سعيد بوتفليقة ومدين وطرطاق في الخامس من مايو وحبسهم في السجن العسكري بالبلدية،

عواصم - وكالات: أصدرت محكمة عسكرية جزائرية أمس، أحكاماً بالسجن 15 سنة بحق سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، ومسؤولين أميين ورئيسة حزب في محاكمة جرت في وقت قياسي بعيداً عن الإعلام.

ونشرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية أن المحكمة العسكرية في البلدية بجنوب غرب العاصمة الجزائرية حكمت بالسجن 15 عاماً على كل من سعيد بوتفليقة ومحمد مدين (المدير الأسبق لأجهزة الاستخبارات) وبشير طرطاق (منسق الأجهزة الأمنية) ورئيسة حزب العمال لوييزة حنون.

وأصدرت المحكمة أيضاً حكماً بالسجن عشرين سنة ضد بقية المتهمين «غيبابيا» في القضية وهم: وزير الدفاع الأسبق خالد نزار ونجله لطفي نزار وفريد بلحمدين وهو مدير شركة أدوية «الموجودين في حالة فرار».

وتتعلق القضية باجتماع حضره سعيد بوتفليقة، الرجل القوي في القصر الرئاسي منذ مرض شقيقه، ومدين وطرطاق وحنون في 27 مارس، غداة تصريح لرئيس أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح طالب خلاله علناً باستقالة رئيس الجمهورية.

وبعد بضعة أيام، اتهمهم قايد صالح، من دون تسميتهم، بالاجتماع للتمارض ضد الجيش. وأكد هذه الواقعة اللواء المتقاعد خالد نزار في شهادته خلال التحقيق مع شقيق الرئيس السابق، حيث كشف أن سعيد بوتفليقة قال له إنه يعتزم عزل الفريق قايد صالح.

وبعد نحو شهر من استقالة عبدالعزيز بوتفليقة، تم توقيف سعيد بوتفليقة ومدين وطرطاق في الخامس من مايو وحبسهم في السجن العسكري بالبلدية،

بكين تستبعد تقديم تنازلات جديدة لمحتجتي هونغ كونغ

سكان هونغ كونغ أقر بأن هونغ كونغ تواجه «مشاكل» لكنه رفض تحديدها. ودعا المتظاهرين السلميين إلى الابتعاد عن المجموعات المتطرفة.

وتدل هذه التصريحات على هامش مناورة محدود جدل لرئيسة السلطة التنفيذية في هونغ كونغ كما سبق أن أكدت في تسجيل نشرته وكالة رويترز سابقاً. وتلتقي كاري لام التي تغير غضب المتظاهرين لتنعيتها، مساء اليوم، 150 شخصاً من سكان هونغ كونغ تم اختيارهم عشوائياً فيما تصفه بأول «حوار» مع الشعب.

وطالب حوالي ألفي شخص المشاركة في الحوار وتم اختيار 150 فقط عشوائياً للمشاركة في جلسة مع رئيسة السلطة التنفيذية في هونغ كونغ تستمر ساعتين. وتصادف السبت الماضي مع ذكرى انطلاق «حراك المظلات» في 2014 علماً بأن الأول من أكتوبر المقبل هو الذكرى السبعون لقيام جمهورية الصين الشعبية.

هونغ كونغ - وكالات: استبعدت الصين تقديم أي تنازلات جديدة للمحتجين في هونغ كونغ عشية أول حوار بين رئيسة السلطة التنفيذية هناك كاري لام وممثلين للمتظاهرين.

وأعلن دبلوماسي صيني رفيع المستوى أن على حكومة هونغ كونغ المحلية أن تقرر كيفية معالجة التظاهرات، وأيضاً في المقابل مطالب المتظاهرين المطالبين بالديموقراطية.

وقال سونغ رون معاون في مكتب وزارة الخارجية في هونغ كونغ خلال لقاء نادر دام ثلاث ساعات مع صحفيين أجانب أمس «الرد لا يعني تقديم تنازل».

ووصف مطالب المحتجين بأنها «إبتزاز» وكرهه سياسي واضح».

وأعلن سونغ أن إعادة طرح مسألة الاقتراع العام المباشر غير مدرجة على جدول الأعمال لأن «ذلك سيساهم في تقاوم الوضع».

ورداً على سؤال عن مشروعية مطالب

المكلف بالتحضير لسياروي بريكست «دون اتفاق» قال لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» أمس «لا أعقد أن على الحكومة الاعتذار للدفع نحو الخروج من الاتحاد الأوروبي»، وأثار قرار المحكمة غضب مؤيدي «بريكست» مثل الوزير المكلف بالعلاقات مع مجلس يكون «الليكود» حصل على موغ الذي رأى فيه «انقلاباً دستورياً» بحسب الإعلام البريطاني. وعوننت «ذي صن» متوجهة إلى رئيسة المحكمة العليا الليدي بريندا هايل «لا نحبل!».

محاولة لإسكات البرلمان قبل جونسون تنفيذ مهمته كان الثمن في 31 أكتوبر المقبل. وواجه جونسون العائد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك انتقادات شديدة، حيث اعتبر خصومه قرار المحكمة العليا نياً ساراً للديموقراطية، وطالبوه بتقديم اعتذار رسمي إلى الملكة إليزابيث الثانية والشعب البريطاني بسبب قراره «غير القانوني» بشأن تعليق عمل البرلمان.

لكن مايكل غوف الوزير

اتفاق. وقال كوكس: «على هذا البرلمان أن يتحلى بالشجاعة لمواجهة الناخبين، لكنه لن يفعل ذلك لأن العديد منكم يريدون من الحقيقة منحنا من الخروج من الاتحاد الأوروبي». وبدون أن يوضح الكيفية، أكد أن الحكومة ستحترم قانون طوارئ صوت عليه البرلمان قبل تعليق أعماله، يجبرها على طلب إرجاء لـ «بريكست» في حال عدم التوصل لاتفاق. العمالي باري شيرمان مستنكراً «التلاعب الوثق» للحكومة في

البرلمان قبل الإعلان عنها أواخر أغسطس الفائت. وأعلن أن السلطة التنفيذية ستطرح «قريباً» اقتراحاً لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، للمرة الثالثة، بعد محاولتين سابقتين فشلتهما النواب «الجبناء» حسب قوله. وبحسب العديد من استطلاعات الرأي، من المتوقع أن يحل حزب المحافظين في الطليعة في حال إجراء انتخابات مبكرة. لكن المعارضة لا تريد خوض انتخابات جديدة قبل التأكد تماماً بأنه لا مجال لحصول بريكست من دون

لندن - وكالات: هاجم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون حزب العمال المعارض قائلاً لزعيمه «إما أن تحاول الإطاحة بي أو أن تنتحى جانبا وتسمح لحكومتي بإتمام خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي». وقال جونسون في كلمة أمام البرلمان الذي استأنف عمله أمس تنفيذاً لحكم المحكمة العليا «على هذا البرلمان أن يتحلى جانبا ويترك هذه الحكومة تدمع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست» أو أن يمرر اقتراحاً بسحب الثقة ويواجه في نهاية الأمر يوم الحساب من الناخبين».

وإستأنف النواب البريطانيون أعمالهم أمس في أجواء مشحونة بعد قرار المحكمة العليا التاريخي الذي اعتبر أن قرار جونسون في هذا الشأن «غير قانوني»، وذلك مع اقتراب استحقاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «بريكست».

وفي أولى الجلسات نشبت مواجهات كلامية حادة بين النواب المحافظين والمعارضة. وقال النائب العام (المستشار القانوني للحكومة) جيفري كوكس خلال الجلسة بحدة: «هذا البرلمان ميت! يجب ألا ينعقد».

وكوكس أكد أن الحكومة قانونية خطوطها تعليق